



المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
محكمة الاستئناف بسطات

المحكمة الابتدائية بسطات

ورقة عن المعلوميات

تشتغل هذه المحكمة بالنظام المعلوماتي ساج *SAG* في نسخته الثانية بنسبة 100 % إذ وقع إدخال جميع الملفات المسجلة عن سنتي 2013 و2014 ويتم تحيينها في كل وقت وحين منذ فتحها وتصفيتا بمناسبة كل جلسة حيث يحضر تقني متخصص في مجال معالجة النصوص على الحاسوب لكل جلسة ويقع تضمين قرار المحكمة أو الإجراء المتخذ بالنسبة لكل قضية في حينه وحين انعقاد الجلسة. ومن جهة أخرى جل الإجراءات محوسبة منها مكاتب وشعب الخبرة والطعون المدنية والزجرية والتبليغ والتنفيذ المدني والتبليغ والتنفيذ الزجري والسجل التجاري والسجل العدلي وقسم قضاء القرب وجميع شعب ومكاتب قسم قضاء الأسرة بما في ذلك شعبة الطعون وتوجيه الاستئنافات وملفات الزواج والكفالة....

وعلى صعيد آخر جل القضاة يحررون أحكامهم وقراراتهم شخصيا وبواسطة الحاسوب وتكون جاهزة ورهن إشارة ذوي المصلحة منذ تاريخ النطق بها.

وقد وقع تجميع الأحكام والقرارات وبخاصة تلك الصادرة خلال سنتي 2013 و2014 على دعامات الكترونية وتم حفظها كما وقع نسخ ما هو محفوظ منها ورقيا بواسطة الماسح الضوئي وحول الى نظام *PDF* الذي يسمح باستخراج نسخ منها الكترونيا ونعمل على إيجاد آلية حماية لهذه المعطيات حتى تكون مطابقة للواقع والأصل وتسمح بالتالي بتسليم نسخ الأحكام بمكاتب أمامية لأصحاب الشأن بطريقة ميسرة وسلسة لسهولة البحث.

وفي سبيل الإعداد للملف الرقمي تعمل هذه المحكمة على نسخ وثائق بعض الملفات بواسطة الماسح الضوئي ليصبح ملفا الكترونيا إلى جانب الملف الورقي ويحفظ الأول ليكون نواة للأرشفة الالكترونية المستقبلية، علما أنه يحال على القاضي المكلف أو المقرر للدراسة عن طريق البريد الالكتروني مما يساعد القاضي على تحرير حكمه مسبقا وهذه العملية انصبت في مرحلة أولى على القضايا البسيطة كقضايا الحالة والطلاق الاتفاقي وبالمناسبة فهذه العملية ساعدت على تمكين الأطراف من الإذن بتوثيق الطلاق بالجلسة حيث تسلم نسخته بها لتوفر الحاسوب وسجل تسليم النسخ داخل القاعة. إضافة الى ملفات إهمال الأسرة ودعاوى تذييل الأحكام والعقود الأجنبية وملفات الأوامر المختلفة والأوامر بالأداء و الأوامر الاستعجالية وطلبات إلغاء أحكام قضاء القرب.

علما أنه سيتم تعميم هذه العملية على بقية الملفات بما فيها الجنحية مع الإشارة الى أن التأخر في تزويد هذه المحكمة بحواسيب مكتبية وأجهزة المسح الضوئي الكافية حال دون مواصلة تعميم حوسبة جميع الإجراءات ودون استكمال الأرشفة الالكترونية للملفات الرقمية كما أن تحسيس جميع المتدخلين وحثهم على التعامل مع المحكمة بواسطة الدعامات الالكترونية لخير معين في تحقيق هذه الأهداف التي من شأنها أن تساعد على سهولة ولوج العدالة وفي أجل معقول وبجودة مما يحقق الاقتصاد في المال والجهد والوقت.